



وَنَادَى التَّخَطُّطَ وَالشَّعْنَ وَالرَّادِيَّ

الصندوق الائتماني متعدد
المانحين للنمو في الأردن
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND



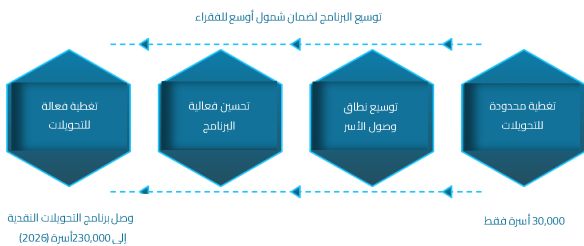
وحدة دعم تنفيذ
الإصلاحات الاقتصادية
REFORM SECRETARIAT

أذار - نيسان 2026



الوطنية ووحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حقق الأردن تقدماً ملموساً في تطوير برنامجه الوطني للتحويلات النقدية من خلال صندوق المعونة الوطنية، بما يعزز كفاءة إيصال الدعم، وتحسين آليات الاستهداف، وزيادة أثر برامج الحماية الاجتماعية على الأسر الفقيرة والمستضعفة.

وعلى مدى فترة تنفيذ امتدت لست سنوات، نجح البرنامج في توسيع نطاق برنامج التحويلات النقدية الموحد، ليصل إلى 230,000 أسرة عند إغلاق المشروع في آب 2025، مقارنة بـ 120,000 أسرة في عام 2023 و30,000 أسرة في عام 2019. وقد أسهم هذا التوسع في تعزيز التغطية الأكثر شمولاً وفعالية للأسر الفقيرة والمستضعفة، إلى جانب دعم الانتقال من برامج المساعدات القائمة إلى نهج موحد قائم على الاستهداف المرتبط بالفقر.



كما ساهم دعم الصندوق الائتماني في تنفيذ إصلاحات جوهرية لتحديث أنظمة تقديم الخدمات وتعزيز كفاءتها. فقد تم رقمنة

تعزيز إصلاحات قطاع الطاقة واستدامة المالية

تم مؤخراً الانتهاء من حزمة دعم شاملة لقطاع الطاقة من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تم تقديم دعم فني وتحليلي موجه، إلى جانب برامج لبناء القدرات، ما ساهم في دفع تنفيذ إصلاحات جوهرية في قطاع الطاقة في الأردن، وأسهم هذا الدعم في تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والتجارية، مدعوماً بدراسات تحليلية وتقييمات فنية في مجال الإصلاحات المالية، وتخزين الطاقة، والتقليل الكهربائي، وتطوير الهيدروجين الأخضر. كما لعب هذا الدعم دوراً محورياً في إسناد قرارات سياساتية رئيسية وعمليات وبرامج ممولة من البنك الدولي، إلى جانب تعزيز القدرات المؤسسية لدى الجهات الرئيسية في القطاع. وقد أسهمت هذه الجهود في إرساء أسس تحسين الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء، وتعزيز الحوكمة، ودعم انتقال الأردن نحو نظام طاقة أكثر كفاءة واستدامة.

تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية الرقمية والشاملة

بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، ومن خلال البنك الدولي وبالتنسيق الوثيق مع صندوق المعونة



<https://reformjo.org/ar-jo/>



Reform Secretariat

info@reformjo.org

وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وتهدف الاستراتيجية إلى تحديث النظام الإحصائي الوطني، وتعزيز التنسيق بين الجهات المنتجة للبيانات، وتبني استخدام التقنيات الحديثة في إدارة البيانات. كما تحدد الأدوار المؤسسية وتعزز آليات التعاون بما يساهم في تحسين تبادل البيانات الإحصائية وتكاملها بين مختلف الجهات.

وتتضمن الاستراتيجية ستة أهداف رئيسية وتسعة عشر هدفاً فرعياً، وتشمل إنشاء وتنظيم مركز وطني تفاعلي للبيانات الإحصائية، بما يدعم التكامل المؤسسي، ويحسن مشاركة البيانات، ويعزز توافرها وإمكانية الوصول إليها وجودتها، ويوفر قاعدة موحدة وموثوقة لدعم التخطيط والمتابعة وتقييم نتائج التنمية.

وتتوافق الاستراتيجية مع رؤية التحديث الاقتصادي والاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي، كما تدعم أتمتة العمليات الإحصائية وتطوير التطبيقات الرقمية لجمع البيانات والتحقق منها ومعالجتها، إلى جانب تحسين آليات الأرشفة والتخزين والنشر.

المصدر: رئاسة الوزراء

إطلاق الختم المؤسسي لتعزيز تمكين المرأة في أماكن العمل



تم إطلاق الختم المؤسسي لتمكين المرأة في أماكن العمل كمبادرة وطنية تهدف إلى تشجيع تبني ممارسات عمل أكثر شمولاً ودعماً للمرأة في القطاعين العام والخاص. ويوفر الختم إطاراً واضحاً يساعد المؤسسات على تحسين بيئة العمل وتعزيز مشاركة المرأة ونموها في سوق العمل.

وقد تم تطوير الختم وسينفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية بالشراكة مع مركز الملك عبد الله الثاني للتميز، حيث يوفر إطاراً

المدفوعات من خلال المحافظ الإلكترونية والحسابات البنكية، وتطوير نظام إدارة المعلومات، واعتماد إجراءات أكثر شفافية وشمولاً في تقديم الخدمة. كما تم إدماج تدابير مستجيبة للمساواة بين الجنسين، شملت إتاحة الوصول المشترك للأسرة، وتوسيع تعريف رب الأسرة، وتمكين الأسر من اختيار مستلمة الخدمة. وبحلول عام 2025، بلغت نسبة الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية الموحد التي تكون فيها المرأة هي المستلمة الرئيسي للخدمات 23%.

وعزز البرنامج أيضاً الروابط بين المساعدات النقدية والفرص الاقتصادية، فمن خلال تحسين التنسيق مع برامج التشغيل، تم ربط 7,111 مستفيداً بفرص عمل ضمن البرنامج الوطني للتشغيل حتى تشرين الثاني 2025، من بينهم 2,927 امرأة، بما يدعم انتقال المستفيدين من الاعتماد على المساعدة الاجتماعية نحو سبل عيش أكثر استدامة.

وبالتوازي، ساهم هذا الإصلاح في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن، من خلال تطوير السجل الوطني الموحد كمنصة مركزية لتقديم خدمات أكثر تكاملاً واستناداً إلى البيانات. لتقديم خدمات متكاملة. وقد تم اعتماد خطة توسعة السجل، وتشكيل لجان فنية لتصميم إجراءات دمج خمس خدمات عامة إضافية ضمن المنصة، كما تم ربط 36 مؤسسة حكومية بالواجهة الخلفية للسجل بحلول إغلاق المشروع.

واستشرافاً للمرحلة المقبلة، تشكل الأسس التي أرسيت من خلال دعم الصندوق الائتماني قاعدة مهمة لمواصلة الإصلاحات الجارية، بما في ذلك إدماج آليات الاستجابة للخدمات، وتوسيع نهج "كاش بلس" الذي يربط بين الدعم النقدي والخدمات الاجتماعية والتنمية، بما يساهم في انتقال الأسر المنتفعة من دائرة الاحتياج إلى دائرة الاستقرار.

تعزيز النظام الإحصائي الوطني وحوكمة البيانات

في 14 نيسان 2026، أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الأردني (2026-2030)، في خطوة مهمة نحو تعزيز حوكمة البيانات ودعم صنع السياسات المبنية على الأدلة. وقد تم تطوير الاستراتيجية بدعم فني واستشاري من



وتهدف التعديلات المقترحة إلى تعزيز مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات، وتوحيد المفاهيم التنظيمية، ومعالجة التداخل في الأحكام القائمة. كما تتضمن تبني نهج تنظيمي أكثر مرونة وكفاءة، بما في ذلك آليات لتسريع إجراءات الترخيص وتقليل الوقت والكلفة اللازمة لتأسيس وتوسعة المشاريع، إلى جانب تحفيز الاستثمار في المناطق الأقل نمواً.

وبأبي مشروع النظام ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، ويعكس نهجاً حكومياً متكاملًا لتحديث الإطار التشريعي الناظم للاستثمار. ومن المتوقع أن يسهم في تعزيز استقرار السياسات وترسيخ الثقة في بيئة الأعمال، بما يدعم زيادة جاذبية الاستثمار وتحسين التنافسية.

وقد تم تطوير مشروع النظام من خلال مشاورات موسعة مع ممثلي القطاعين العام والخاص، بما يضمن الاستجابة لاحتياجات المستثمرين وتحقيق الأولويات الوطنية.

المصدر: قناة المماعة

إقتراب استكمال إطار السندات الخضراء السيادية

تم إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز إطار السندات الخضراء السيادية، حيث عملت وزارة المالية، بدعم من وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وخبراء البنك الدولي، على إدخال تحسينات رئيسية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وقد تم إعداد الإطار وتقديمه إلى جهة مزودة للرأي المستقل للطرف الثاني للمراجعة والتقييم المستقلين، مما يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز استعداد الأردن لإصدار محتمل للسندات الخضراء السيادية.

تعزيز الإطار التنظيمي لقطاع السياحة وإدارة المواقع الأثرية



@هيئة تنشيط السياحة

لتقييم والاعتراف بمدى التزام المؤسسات بالمساواة بين الجنسين، استناداً إلى معايير واضحة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والتشريعات الوطنية.

وباعتباره أول مبادرة من نوعها على المستويين الوطني والإقليمي، من المتوقع أن يسهم الختم في تعزيز المساواة المؤسسية، وتحسين ظروف العمل، ودعم توظيف النساء واستبقائهن وتطويرهن الوظيفي، بما يعكس إيجاباً على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، انسجاماً مع أولويات الإصلاح الوطنية ورؤية التحديث الاقتصادي.

لمزيد من التفاصيل: [إطلاق الختم المؤسسي لتعزيز تمكين المرأة في بيئة العمل](#)

إصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال في الأردن

خلال الأسابيع الماضية، دعمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وزارة الاستثمار في تطوير مصفوفة إصلاح شاملة تهدف إلى تحسين أداء الأردن ضمن تقرير البنك الدولي "جاهزية الأعمال". وقد تم إعداد هذه المصفوفة بالتنسيق الوثيق مع عشر مجموعات عمل حكومية تغطي الموضوعات العشرة للتقرير، بما يضمن اتباع نهج حكومي شامل في تصميم الإصلاحات ذات الأولوية وتنفيذها.

وتغطي المصفوفة الموضوعات العشرة للتقرير، وهي: بدء الأعمال، وموقع الأعمال، وخدمات المرافق، والعمل، والخدمات المالية، والتجارة الدولية، والضرائب، وتسوية النزاعات، والمنافسة في السوق، وإعسار الشركات. وتخضع المصفوفة حالياً للمراجعة النهائية من قبل الفريق الوزاري المختص. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز البيئة التنظيمية والتشغيلية، وتحسين تقديم الخدمات، وزيادة تنافسية الأردن الاستثمارية.

تعزيز الإطار التنظيمي لبيئة الاستثمار

في 19 نيسان، وافق مجلس الوزراء على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدل لنظام البيئة الاستثمارية لعام 2026، في خطوة إضافية نحو تحديث الإطار التشريعي المنظم للاستثمار في الأردن. وسيتم إحالة مشروع النظام إلى ديوان التشريع والرأي لاستكمال إجراءات إصداره وفق الأصول المعتمدة.



نظام معلومات سوق العمل المتكامل



في إطار الجهود المستمرة لتعزيز حوكمة سوق العمل، واصلت وزارة العمل تطوير نظام معلومات سوق العمل المتكامل، وهو منصة وطنية تهدف إلى تحسين الوصول إلى بيانات سوق العمل. ويسهم النظام في تعزيز موازنة فرص العمل، ودعم صنع السياسات المبنية على الأدلة، وزيادة الشفافية من خلال تجميع البيانات الرئيسية في منصة واحدة.

كما يدعم النظام تحسين كفاءة سوق العمل وتوجيه سياسات التشغيل وتنمية المهارات. وتعمل الوزارة حالياً على تحديث النظام ليتضمن بيانات عام 2025، بما يعزز دوره كمرجع وطني شامل ومحدث لمعلومات سوق العمل.

ملاحظاتكم تهمنا!

في إطار التزامنا بالشفافية، نشجعكم على مشاركة آرائكم، سواء كانت شكوى أو اقتراحاً. حيث تساعدنا ملاحظاتكم في فهم مجال اهتمامكم وتحسين عملنا. وإننا ملتزمون بمراجعة كل ملاحظة بعناية وسرية واتخاذ الإجراءات اللازمة.

نافذة الشكاوى والاقتراحات

كما ندعوكم لمشاركة تطابقكم وشهادتكم معنا، والتي ستساعدنا على النمو وإحداث تأثير إيجابي.

بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار، تواصل وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي دعم إعداد التعليمات والتشريعات التنظيمية لقطاع السياحة، وذلك بتمويل من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز تنظيم الأنشطة السياحية وتطوير الإطار التنظيمي الذي يحكم المنشآت والخدمات السياحية والفندقية.

وبالتوازي، تدعم وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بالتعاون مع البنك الدولي ومن خلال الصندوق الائتماني، وزارة السياحة والآثار ودائرة الآثار العامة في تطوير الخطة الموضوعية الثانية لإدارة المواقع الأثرية لقلعة الكرك. وبدأت هذه الجهود بتقييم شامل تضمن زيارات ميدانية، إلى جانب اعتماد نهج استراتيجي متكامل يركز على توحيد أساليب العرض والتفسير، وتحسين تجربة الزائر، بما يساهم في تحويل العناصر المتفرقة في الموقع إلى وجهة متكاملة وواضحة المعالم.

تعزيز تنفيذ معايير تصميم مواقف الحافلات الشاملة والمرنة مناخياً

لاحقاً ليصدر معايير وإرشادات تصميم مواقف الحافلات الحديثة والمستجيبة للمناخ، تواصل الحكومة الأردنية تطوير المعايير الفنية التفصيلية والمواصفات الهندسية اللازمة لدعم تأهيل نموذج تجريبي يشمل 30 موقف حافلات في مختلف أنحاء المملكة.

ويتم تنفيذ هذه المرحلة بدعم من وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، وبالتعاون الوثيق مع وزارة السياحة وهيئة تنظيم النقل البري.

وتهدف هذه المبادرة إلى ترجمة الإرشادات المعتمدة إلى تحسينات عملية على أرض الواقع، بما يعزز السلامة وسهولة الوصول وبأخذ بعين الاعتبار معايير التكيف مع التغير المناخي في البنية التحتية للنقل العام.